



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التجارة الروسية - الإيرانية من العوائق إلى الفرص



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2019

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

التجارة الروسية-الإيرانية من العوائق إلى الفرص

إن الهدف من كتابة هذا المقال - نظراً لمكانة دولة روسيا الخاصة في السياسة الخارجية الإيرانية - يتمثل في دراسة الفرص، والعقبات والحلول؛ لتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع روسيا والاستفادة من القدرات المحتملة لسوق هذا البلد. ويسعى هذا المقال إلى دراسة الجوانب العملية والنظرية للقضايا الخاصة بالتجارة بين البلدين، وتقديم حلول عملية في هذا الصدد أيضاً.

المقدمة

تتمتع إيران وروسيا بعلاقات تاريخية طويلة الأمد، ومنذ قرون مع بعضهما بعضاً، وقد شهدتا الكثير من الصعود والهبوط في هذه العلاقات، وإن إحدى أهم المجالات التي ربطت بين البلدين في السنوات الأخيرة، هي العلاقات التجارية.

إن إيران وروسيا - باعتبارهما دولتين جارتين منذ القرون الماضية - لهما حدود مشتركة عبر مياه بحر قزوين، وأوجه التشابه الثقافي والاجتماعي بين البلدين خلقت فرصة حقيقية ومرجحة جداً لهذه التعاونات، ولكن للأسف، لقد تم تجاهل هذه الفرص في جميع الفترات الماضية (من الدولة الصفوية حتى الآن) لأسباب مختلفة.

ومنذ أن تولى محمود أحمددي نجاد منصب رئاسة الجمهورية عام 2005 وحين أعلن بعد ذلك عزمه إحداث تحول أساس في السياسة الخارجية باستبدال سياسة «الانفراج» ونهج «التعامل والحوار» مع الغرب - وهو النهج المفضل لدى الحكومة السابقة (في عهد الرئيس خاتمي) - بسياسة «التطلع إلى الشرق»؛ أدى ذلك إلى تغيير السياسة الخارجية الإيرانية تجاه روسيا.

لطالما كانت طبيعة العلاقات الإيرانية-الروسية محل تأمل؛ لأنه في هذه العلاقات بعهد الرئيس أحمددي نجاد، كان أهم عنصر في السياسة الخارجية هو التوجه نحو الشرق واعتماد النهج الهجومي^[1]. وعلى الرغم من أن الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لإيران مرة أخرى حصلت في إطار اجتماع متعدد الأطراف، ولكنها مع ذلك جعلت نوعية العلاقات الثنائية بين طهران وموسكو لتكون أكثر بروزاً من ذي قبل.

لقد أصبحت العلاقات الإيرانية-الروسية ذات أهمية مضاعفة لأسباب مختلفة بعد اتفاق إيران النووي والتعاون الإيراني الروسي الذي تلاه في سوريا بشكل خاص، والذي تحول في نفس الوقت، إلى إحدى القضايا الأكثر إثارة للجدل في مجال السياسة الخارجية بين البلدين وفي سياق السياسة الإقليمية والدولية للجهات الفاعلة الأخرى، ولاسيما في الوقت الذي كان مراقبو الاتفاق النووي يقومون بتقييمه كفرصة لتحسين العلاقات الإيرانية-العربية بين طهران وموسكو؛ ولكن الشيء الذي كان أكثر بروزاً بعد الاتفاق النووي الإيراني هو الفشل في تلبية التوقعات في العلاقات بين طهران والغرب من جهة، والقفزة التي حصلت في العلاقات الإيرانية الروسية من جهة أخرى^[2]. وقد وصف العديد من الخبراء العلاقات بين البلدين في الوقت الحاضر بأنها استراتيجية. ولكن يقال إن العلاقات الاستراتيجية في الأصل يجب أن تكون علاقات تتمتع بدرجة عالية من الاعتماد على الطبيعة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والأمنية لأطراف العلاقة.

ونظراً لحجم التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية بين البلدين، يمكننا أن ندرك بسهولة أن العلاقات الإيرانية-الروسية لم تكن استراتيجية في المجال الاقتصادي، على أقل تقدير. نحن نسعى في هذا المقال أن نشير إلى العقبات والمشكلات التي تواجه التجارة الإيرانية-الروسية، ونقوم نقدم حلول لزيادة حجم التجارة الخارجية بين إيران وروسيا.

1. حجم التجارة الخارجية بين إيران وروسيا

لقد كان لروسيا تبادل تجاري يصل مقداره نحو 688 ملياراً و115 مليون دولار مع مختلف البلدان خلال العام الماضي. ومن هذا المبلغ، هناك 449 ملياراً و115 مليون دولار يتعلق بصادرات روسيا وما يعادل 238 ملياراً و151 مليون دولار أيضاً للبضائع التي تم استيرادها من قبل هذا البلد، ليكون بذلك إجمالي الميزان التجاري لروسيا إيجابياً.

وتشكل التجارة بين إيران وروسيا 3% فقط من حجم التبادل التجاري لأكبر دولة في العالم والتي لها حدود بحرية مع إيران عبر بحر قزوين، وهذا الحجم من التبادل التجاري عدد ضئيل جداً مقارنة بالعلاقات السياسية، والأمنية والاقتصادية الواسعة بين البلدين.

وعلى وفق منظمة الجمارك الروسية، لقد كان هناك تبادل تجاري بين إيران وروسيا في عام 2018، بقيمة مليار و740 مليون دولار، حيث بلغ إجمالي الصادرات إلى إيران ملياراً و207 مليون دولار وكانت الواردات الروسية من إيران بلغت 533 مليون دولار. ويأتي هذا في حال أن

التبادل التجاري الذي حصل بين إيران وروسيا في عام 2017، كان بقيمة مليار و707 مليون دولار، إذ بلغت صادرات البضائع الروسية إلى إيران ملياراً و314 مليون دولار ووصل حجم الواردات من إيران إلى 392.2 مليون دولار.

وكانت الصين -باعتبارها جارة روسيا الأخرى، وهي التي استحوذت على السوق العالمية- خصصت لنفسها أكبر حجم للتبادل التجاري مع هذا البلد في عام 2018، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 108 مليارات و283 مليون دولار.

وكان الاتحاد الأوروبي الذي يعدّ تقليدياً الشريك الأول لروسيا لديه تبادل تجاري بقيمة 294 ملياراً و166 مليون دولار مع موسكو في عام 2018 إجمالاً، فمن بين هذا الرقم كان هناك 204 مليارات و897 مليون دولار تتعلق بصادرات روسية إلى الدول الأوروبية و89 ملياراً و269 مليون دولار تمثل قيمة السلع التي استوردتها روسيا من هذه الدول.

ومن بين الدول الأوروبية، لقد كان لدى ألمانيا وهولندا أكبر حجم من التبادل التجاري مع روسيا مقارنة مع سائر الدول الأوروبية، حيث بلغ حجم تبادلها التجاري مع روسيا، 59 ملياراً و606 مليون دولار من جانب ألمانيا و47 ملياراً و166 مليون من قبل هولندا في عام 2018. واحتلت دول مثل روسيا البيضاء، وإيطاليا، وتركيا، وأمريكا، وكوريا الجنوبية، واليابان وكازاخستان المراتب التي تليها فيما يتعلق بحجم التبادلي التجاري مع روسيا في عام 2018، حيث كانت قيمة هذا التبادل التجاري حسب ترتيب الدول أعلاه كالتالي: 33 ملياراً و999 مليون دولار، و27 مليار دولار، و25 مليار و561 مليون دولار، و25 ملياراً و21 مليون دولار، و24 مليار و841 مليون دولار، و21 ملياراً و272 مليون دولار، و18 ملياراً و219 مليون دولار.^[3]

2. الفرص المتاحة في السوق الروسية لإيران

إن روسيا هي إحدى الأسواق لاستهلاك إطارات المركبات في العالم، وهي واحدة من أكثر الأسواق استهلاكاً لإطارات السيارات الثقيلة؛ لأن مساحتها شاسعة جداً وتنتج الحبوب، ويتم نقل جميع الحبوب أيضاً بالسيارات الثقيلة، وإن الاختلاف في درجات الحرارة بين الصيف والشتاء مرتفعاً جداً في روسيا؛ مما يؤدي إلى تهلاك الإطارات بسرعة.

وعلى وفق الإحصاءات الرسمية الصادرة عن موقع oec.world، تتمتع إيران بميزة تنافسية فيما يخص العديد من السلع التي تستورد من قبل روسية.

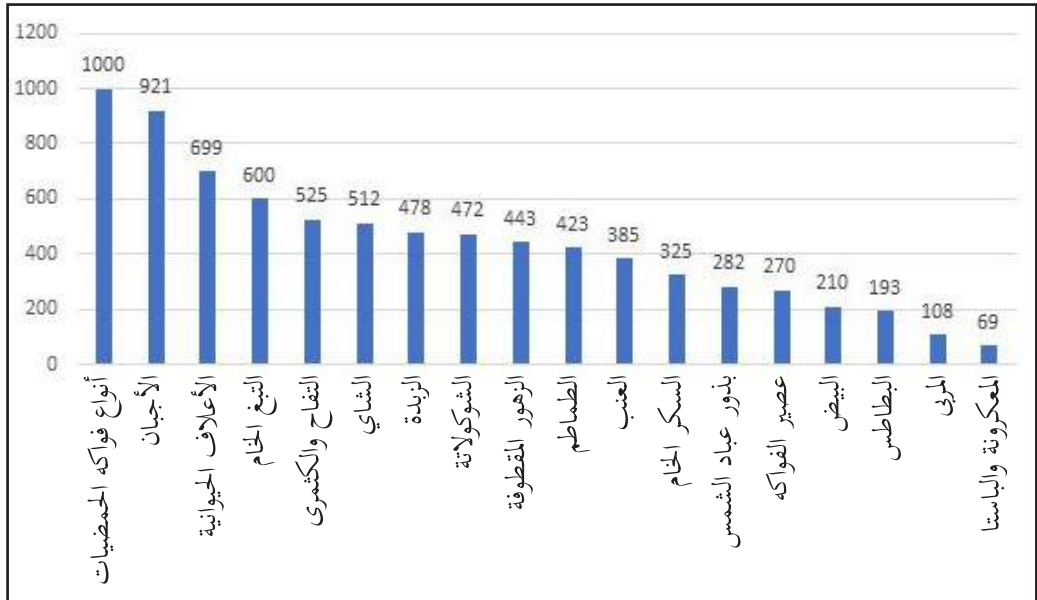
يوجد في إيران اثنين من المصانع الكبيرة لصناعة السيارات وتنشط العديد من شركات تصنيع قطع غيار السيارات في هذا البلد.

وتخصص روسيا 10% من إجمالي وارداتها لاستيراد السيارات و قطع الغيار، إذ تُعد فرصة جيدة جداً لمصانع السيارات الإيرانية وشركات تصنيع قطع الغيار التي تعاني حالياً من مشاكل في الطلب المحلي. كما أن المنتجات الصيدلانية تشكل 4 في المئة من الواردات الروسية. وبالطبع، في هذا المجال أيضاً بطبيعة الحال، نظراً لإنتاج 95% من المنتجات الصيدلانية الإيرانية في الداخل، يمكننا الاستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال، ويمكن لشركات الأدوية الإيرانية الاستفادة من فرصة السوق الروسية لتوسيع أسواقها.

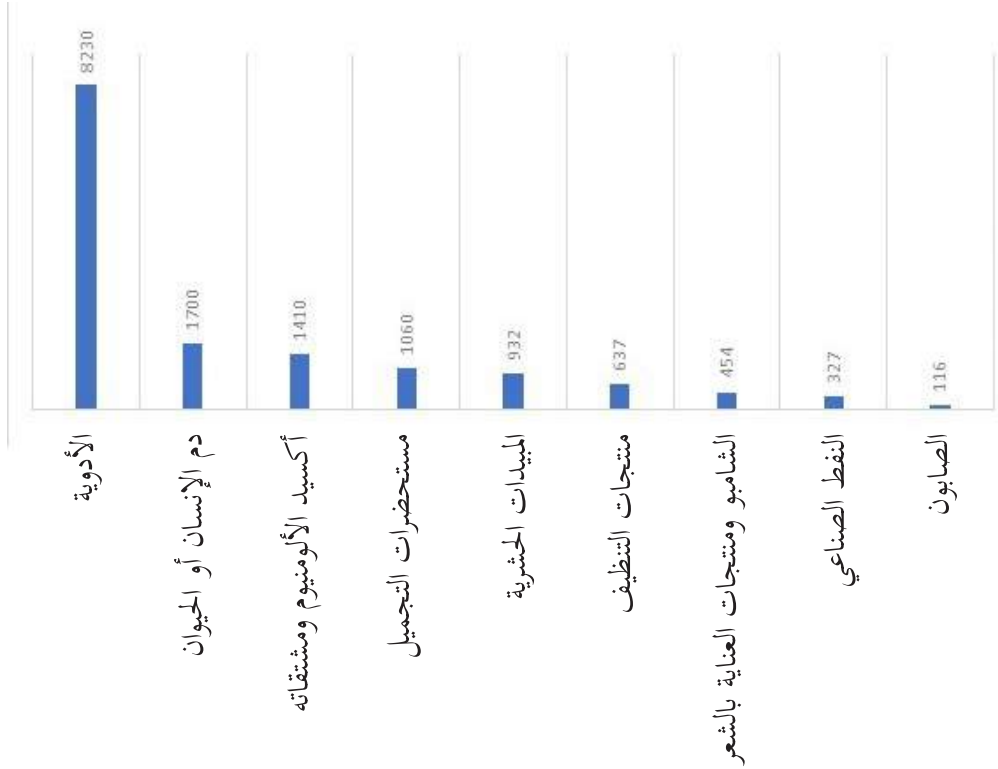
2-1- القدرات التصديرية

بعض السلع والمنتجات التي تتمتع بها إيران بميزة تنافسية في روسيا هي كالتالي:

الأغذية والمنتجات الزراعية (على وفق لإحصاءات عام 2017)^[4]
معدل الاستيراد الروسي (مليون دولار)



مستحضرات التجميل والمنتجات الطبية والكيميائية
معدل الاستيراد (مليون دولار)



3. العقبات التي تعترض التصدير الإيراني إلى روسيا

3- 1- المجال المصرفي

أ: التمويل المكلف: إن التكلفة العالية تجعل المصدرين والمنتجين الإيرانيين في أحسن الحالات يلجأون إلى استخدام قروض بنكية بأسعار فائدة قدرها 14 و 18 و 22% للحصول على أفضل تمويل، في حين لا تتطابق أرباح أي منتج ومصدر مع هذه الأرقام.

ب: حوافز التصدير الضعيفة: إن الحوافز في إيران وللأسف، لم تكن غير فعالة وغير مفيدة من حيث التنفيذ وحسب، بل حتى في حالات مثل الأرباح العالية للتسهيلات والقروض المصرفية (كعائق واضح ومبرهن أمام نشاط المصدرين)، يصبح الطريق إلى تنمية الصادرات وتحقيقها أكثر صعوبة أيضاً.^[5]

3- 2 - مجال النقل والخدمات اللوجستية

لم يتم تطوير النقل بالسكك الحديدية ليتناسب مع احتياجات البلاد، وإن حصة السكك الحديدية في نقل السلع والبضائع الصناعية ضئيلة جداً، وإن النقل البري ووسائل النقل لهذا القطاع مثل الشاحنات متهاكة إلى حد كبير، ومن ناحية أخرى، لم يتم تطوير الموانئ والمراسي بما يتماشى مع النمو الاقتصادي، إذ إننا نعاني من ضعف شديد في مجال البنية التحتية للموانئ والطرق والسكك الحديدية.

التعاون السككي بين إيران وروسيا

ترتبط سكة الحديد الإيرانية حالياً، عبر نقطتين بالدول المجاورة من جهة الشمال لنقل البضائع بالسكك الحديدية بين إيران وروسيا، وهما كما يأتي:

أولاً: سكة حديد سرخس-تجن، وهي أول محاولة لإيران للوصول إلى دول آسيا الوسطى إلى الخليج الفارسي ومناطق أخرى من العالم في عام 1996. وإن إنشاء خط سكة حديد بافق إلى مشهد في عام 2005، جعل آسيا الوسطى أقرب إلى (الخليج الفارسي) فعلاً.

ثانياً: بإمكان خط سكة حديد جرجان-اينتشة برون (جزء من خط السكك الحديدية الذي يربط إيران، وتركمانستان، وكازاخستان وروسيا) نقل البضائع والشحنات إلى الدول الشمالية

من البلاد وأوراسيا. واستناداً للمشاورات والاتفاق الذي تم بين إيران وتركمانستان وكازاخستان، فإن جزء من الصادرات الإيرانية يتم نقلها عبر محافظة كلستان وعن طريق سكة الحديد، مروراً بمعبر اينتشه برون الحدودي إلى هذه الدول. ويمكن عبر خط السكك الحديدية هذا إرسال البضائع إلى روسية عبر تركمانستان وكازاخستان.

إن موضوع اتصال السكك الحديدية مع جمهورية أذربيجان عبر معبر آستارا الحدودي، تم إدراجه على جدول الأعمال حتى يتم استكمال شبكة السكك الحديدية الإيرانية مع دول الجوار الشمالية. واستناداً للوثيقة الموقعة في مجال تحقيق هذا الاتصال، من المقرر أن توصل جمهورية أذربيجان خط السكة الحديدية بطول 8 كيلومترات حتى نقطة الصفر من الحدود وسيواصل الجانب الإيراني مد خط السكة الحديدية لمسافة تصل إلى 2 كيلو متر. وعند نقطة الصفر من الحدود، ستقوم إيران أيضاً ببناء محطة عبور بسعة 5 ملايين طن.

ومن المقرر أن تعمل كل من إيران وأذربيجان أيضاً على بناء جسر سكة حديد بطول 80 متراً فوق نهر أستارشاي الحدودي (على حدود آستارا إيران وآستارا أذربيجان) وبمحصة قدرها 50% لكل واحد منهما. وفي إيران، فإن إنشاء خط سكة حديد قزوين-رشت-آستارا سيربط بين السكة الحديدية المحلية بهذه السكة الحديدية.

وبناءً على المفاوضات والاتفاقيات التي تمت خلال الأعوام الثلاث الماضية بين وفدي البلدين، خاصة الزيارات التي قام بها رؤساء السكك الحديدية في البلدين، فإن معظم مشاريع السكك الحديدية الهامة على أساس الأولويات، هي كما يأتي:

1- كهربية خط سكة حديد جرمسار- اينتشه برون.

2- إنشاء خط سكة حديد رشت - آستارا (إيران) - آستارا (جمهورية أذربيجان).

يعد هذا المشروع أهم مشروع للسكك الحديدية بين إيران وروسيا، إذ يتفاوض الطرفان على تنفيذه منذ عدة سنوات.

ويعتبر هذا المشروع مكمل لممر الشمال-الجنوب وسيعمل على نقل الشحنة بشكل مشترك عن طريق السفن من الهند (إيران وروسية والهند هم مؤسسو الممر الشمالي-الجنوبي) إلى بندر عباس، ومن هناك سوف يتم شحنها بالقطار إلى سانت بطرسبرغ ثم إلى أوروبا. وميزة هذا الممر

مقارنة مع الشحن من الهند إلى أوروبا عبر السفن وعن طريق البحر الأبيض المتوسط هو أنه سيوفر 30 % على التكاليف، و20 % في الوقت.

3- مشروع تحويل خط سكة حديد صوفيان - سلماس وطهران - بافق إلى سكة حديد مكهربة:

واستناداً للمقترحات الأولية، كان من المقرر أن يتم تحويل محور صوفيان إلى سلماس بطول 120 كم إلى سكة حديد مكهربة وذلك بعد خوض المراحل العملية القانونية، ووفقاً للترتيبات الفنية والمالية. ولا تزال المحادثات مستمرة لتنفيذ هذا المشروع.

4- إنشاء خط سكة حديد لمحوري رشت - ساري - أردبيل، وبارس آباد - رشت - أنزلي:

وعلى وفق الاتفاقات المبدئية، سيتم بناء المشاريع أعلاه من قبل الروس. والجانبان مستمران بعملية تبادل المعلومات.

5- المشاريع البحثية المشتركة وتدريب الخبراء:

لقد تم إجراء بعض المشاريع البحثية بين منظمة السكك الحديدية الإيرانية ومعهد نيشرت التابع لمنظمة السكك الحديدية الروسية. إن ممر الشحن الدولي بين الشمال والجنوب، والذي تم التوقيع عليه من قبل إيران وروسية والهند، يتمتع بأهمية كبيرة في قطاعي الدبلوماسية والتجارة.

وبدأت عملية بناء الممر الذي يربط بين ميناء بندر عباس في إيران وسانت بطرسبرغ في روسية. ويمتد هذا الممر من باكستان عبر شمال أوروبا والقوقاز إلى آسيا الوسطى متجاوزاً باكستان، ومن خلال تفعيل هذا المشروع، لن تضطر حمولات الحاويات الهندية المتجهة إلى سانت بطرسبرغ للسفر حول العالم لمدة 40 يوماً واستخدام قناة السويس المزدحمة والمكلفة، وبإمكان التجار أن يقطعوا مسافة طريق أقصر من أجل السفر إلى بندر عباس، وسيربط خط السكك الحديدية بين إيران وأذربيجان خط السكك الحديدية في الهند والذي يبلغ طوله 5 آلاف و200 كيلومتر بميناء هلسنكي في شمال أوروبا، وبهذا الاتصال، سيتم تقليل وقت الشحن في الممر الشمالي-الجنوبي من 45 يوماً إلى 20 يوماً.^[6]

ويمثل افتقار محطات النقل للشاحنات الإيرانية في روسية مشكلة رئيسية أخرى في هذا البلد بالنسبة لنا. إن التكلفة التي يتحملها سائقي الشاحنات للراحة في روسية هي 750 روبل في الليلة، والتي تكون للسائق الذي يريد البقاء في روسية لمدة ثلاثة إلى أربعة أيام، حوالي 540 ألف تومان، إذ تعتبر تكلفة عالية.

كما أن سائقي الشاحنات بحاجة أيضاً إلى العثور على حمولة عند طريقهم للعودة، وكل هذا لن يتيسر إلا إذا كانت هناك محطات شحن خاصة لإيران، إذ تُقدر تكلفة إنشاء محطة شحن بسيطة بما يصل إلى 400 مليون تومان، وهذا المبلغ يعادل تكلفة إقامة ندوة ليوم واحد في إيران!

-3-3- مجال التسويق

أ: إن إيران تفتقر إلى قاعدة بيانات يمكنها توفير جميع المعلومات الاقتصادية في مختلف المجالات بما في ذلك الإنتاج، والتصدير، والتجارة والتعدين لرجال الأعمال الروس. وبالطبع، فإن رجال الأعمال الإيرانيون لا يملكون معلومات كافية عن القدرات الروسية وهذا هو السبب في أننا فشلنا في تحقيق أهدافنا في التجارة مع هذا البلد.

(العوائق السبعة التي تعترض التجارة مع روسية، 2017)، ومع أنه تم إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على معلومات عن إيران وروسيا عنونهاها هو الرابط التالي: <http://www.irrutrade.ir> لتوفير معلومات حول السوق الإيرانية والروسية لكلا الطرفين، ولكن لسوء الحظ، لا تحتوي قاعدة البيانات هذه على أحدث المعلومات والأخبار اليومية وتفتقر إلى الكثير من المعلومات الأساسية عن الشركات العاملة في مجال التجارة بين إيران وروسيا، ولا تقدم أي معلومات حول إمكانات وقدرات السوق في إيران وروسيا، وكذلك المؤشرات الرئيسة للصادرات الإيرانية إلى روسية، والمعلومات الإحصائية المفيدة عن المجتمعات المستهدفة للبضائع الإيرانية والروسية، ولا تقدم أي شرح عن إستراتيجية التصدير الإيرانية لروسيا والعكس أيضاً، بالإضافة إلى عدم توفير الكثير من المعلومات المفيدة الأخرى الخاصة بالسوق الروسية.

ب: والمشكلة الأخرى التي تواجهها إيران في السوق الروسية هي عدم وجود عدد كاف من الخبراء الاستشاريين التجاريين. ولسوء الحظ، لا يوجد لدى إيران سوى مستشار تجاري واحد في السوق الروسية يعمل في هذا المجال، في حين أن دولة مثل تركيا لديها مبنى مخصص لمقر استشارات الأعمال في روسية، حيث يعمل فيه عشرات الموظفين. وفي المكان نفسه، يعقد مقر استشارات

الأعمال التركية في روسية اجتماعات أسبوعية مع رجال الأعمال الأتراك، ويقوم رجال الأعمال بتحديث معلوماتهم في هذا الاجتماع ويعملون في اتجاه زيادة عوائد أعمالهم.

ج: ويعد غياب المتاجر والمحال والمعارض الإيرانية من أهم المشاكل التي تعاني منها إيران في السوق الروسية، إذ يمكن للعديد من الشركات والمصدرين بيع منتجاتهم مباشرة إلى الزبائن الصغار والكبار في هذه المعارض، وأن يتعرفوا على منافسيهم ومزاياهم التنافسية وإذا لزم الأمر، يقوموا بالتخطيط لتطوير منتجاتهم. إن فرصة المشاركة في المعارض، توفر للشركات إحصاءات ومعلومات بشأن الزوار، والخبرة، ونطاق الأنشطة والمنتجات التي تكون ضمن دائرة اهتمامها.

3- 4- مجال وضع السياسات

لقد كانت إحدى السياسات التي تم تبنيها بعد الثورة الإسلامية في إيران تتبلور في النهج الاقتصادي القائم على العمل في اتجاه استبدال الواردات بتوفير الطلب المحلي عبر الانتاج الوطني، وبما أن السوق المحلية كانت دائماً تمثل الهدف الرئيس للإنتاج المحلي، فلذلك، لم يقم الخبراء الإيرانيين مطلقاً بتصميم كمية الإنتاج وجودة السلع على أساس أسواق التصدير.^[7]

تمتلك روسيا سوق ذات ركائز اقتصادية ناضجة، وإن إيران، على الرغم من سجلها الناجح جداً في التجارة مع دول مثل العراق وأفغانستان، لا يمكنها العمل في روسية باتباع نفس الأسلوب والنموذج الذي تمارسه في هذه الدول، لأن الأسواق في العراق وأفغانستان هي أسواق ذات هيكل قديم وبسيطة. لكن السوق الروسية تتمتع بهيكل معقدة ومتطورة، ولهذا السبب فإن التجارة مع روسية تحتاج إلى دعم منظم من قبل الحكومة ويجب أن تكون الشركات الإيرانية المملوكة للدولة والخاصة أيضاً، رائدة في دخول السوق الروسية، لتمهد الطريق لحضور سائر رجال الأعمال الإيرانيين في السوق الروسية.

ويمكن لإيران عبر تدوين استراتيجية للتصدير للسوق الروسية، ورسم خارطة للطريق، والتخطيط السليم المدعوم من الحكومة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، واستخدام موارد صندوق التنمية الوطنية وإصدار التأمينات والضمانات من البنوك وشركات التأمين الإيرانية، أن تساعد في زيادة حصتها التصديرية في السوق الروسية. كما يمكننا أيضاً عبر الاستفادة من القدرات الجديدة في سياق تخطيط يتعلق بالصادرات من قبل الشركات المهنية أن نضيف سلع مثل الأحجار المزخرفة والمعادن والمواد الكيميائية والبتروكيماويات وجميع أنواع البوليمرات والعقاقير، بما في ذلك الأدوية

الحديثة، إلى قائمة منتجات التصدير الخاصة بنا. وكان غياب إحصائيات دقيقة حول الكمية والقدرة الإنتاجية للزراعة في إيران على مستوى جميع محافظاتهما جعل الخبراء الإيرانيين غير قادرين على إدارة صادرات البلاد، إذ جعل ذلك إيران تصدر في فترات من السنة منتجات ما إلى حد يجعل المنتج نادراً في البلاد، وتضطر في أوقات أخرى إلى إتلاف منتجاتها لكي تتمكن من إدارة أسعار السوق، حيث رأينا أمثلة لهذا النوع من المنتجات والتي تم إتلافها كالبطاطم والبصل والخيار والبطيخ وغيرها في عامي 2017 و2018.

ومن جهة أخرى، يبحث المستوردون ورجال الأعمال وتجار الجملة الروس عن موردين ومصنعين يمكنهم توريد المنتجات التي تحتاجها السوق الروسية طوال العام. وذلك فإن الاضطراب والفوضى التي تخيم على أمر التصدير في إيران سوف تجعل البلاد بأن تخسر أسواق صادراتها للمنتجات الزراعية.

4. الحل

- إنشاء ممر جمركي أخضر وتوقيع وشيك على اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الجمركي الأوروبي الآسيوي، وإنشاء مناطق تجارة حرة مع أوراسيا وتسهيل عملية إصدار التأشيرات وتيسير المعاملات المالية، تعد من بين أنشطة جمهورية إيران الإسلامية لزيادة مستوى العلاقات الاقتصادية مع روسيا.
- إنشاء محطات للشحن في المدن الروسية الهامة، بما في ذلك موسكو وسانت بطرسبرغ، وغيرها من المدن الروسية، حيث (تبلغ تكلفة شراء أرض مناسبة في روسيا حوالي 20 ألف دولار والحد الأقصى لتكلفة بناء المحطة هو 8 آلاف دولار).
- صياغة استراتيجية تصدير للصادرات إلى روسيا على وفق قدرات البلاد الاقتصادية.
- زيادة عدد الخبراء ومستشاري الأعمال الروس وتخصيص مساحة كافية لمستشاري الأعمال الإيرانيين لإجراء مشاورات مع النشطاء الاقتصاديين ورجال الأعمال الإيرانيين في روسيا.
- إنشاء مكاتب تجارية في روسيا لجمع الإحصاءات والمعلومات عن السوق الروسية، واغتنام فرصة المسوقين الإيرانيين المقيمين في روسيا من أجل توسيع الصادرات والتجارة بين إيران وروسيا.
- إنشاء بنية تحتية لتعبئة البضائع، وإلغاء ضرائب التصدير، وصياغة حزمة دعم للمصدرين الروس للأسواق الصغيرة.

- إنهاء مشاريع النقل بالسكك الحديدية والطرق وتطوير قدرات الموانئ التجارية الإيرانية في بحر قزوين، واستخدام قدرات القطاع الخاص وغرف التجارة الإيرانية الروسية لاستكمال البنية التحتية للنقل.
- إقامة معارض لمختلف المنتجات والخدمات لغرض اطلاع المستهلكين ورجال الأعمال الروس على السلع والخدمات الإيرانية.
- إنشاء شركة أسهم عامة للاستثمار في مجال البناء لجذب سيولة المستثمرين من القطاع الخاص، وذلك بهدف تطوير وتحسين البنية التحتية للنقل التي تحتاج إليها الدولة من أجل التجارة مع الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية والدول المطلة على بحر قزوين.

المصادر

1. نوروزي، ن. و رومي، ف. (2014). رؤية روسية للعلاقات الإيرانية الروسية. المجلة الإيرانية البحثية للسياسة الدولية، 93-117.
2. عابدي، ع. (2017، نوفمبر 4). العلاقات «الإستراتيجية» بين طهران وموسكو: نعم أم لا! عبر الرابط التالي:
<http://www.iras.ir/fa/doc/article/3394/>
3. وكالة إيرنا. (17/2/2019). نمو الميزان التجاري بين إيران وروسيا في عام 2018. عبر الرابط التالي:
[https://www.irna.ir/news/83212520 /](https://www.irna.ir/news/83212520/)
4. oec. Russia عبر الرابط التالي:
<https://oec.world/en/profile/country/rus/>
5. برويزيان، ك. (2011). النظام المصرفي، التصدير والعقبات. مجلة السوق الدولية الشهرية، 36.
6. <http://www.irrtrade.ir/transportation/%D8%AD%D9%85%D9%8-%D9%88-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%B1%DB%8C%D9%84%DB%8C/6/view/>
7. المعوقات السبعة التي تعترض التبادل التجاري مع روسيا. (2017، 2019). عبر الموقع الإلكتروني لوكالة مشرق نيوز.
المصدر: شبكة دراسة السياسات العامة:
<http://npps.ir/ArticlePreview.aspx?id=182477>